A

May 2012

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة الحادية والثلاثون

روما، 14-18 مايو/أيار 2012

مساهمة الموارد الطبيعية في الغابات والمراعي في تحقيق الأمن الغذائي: البرامج والسياسات والإدارة الرشيدة

أولا- الخلفية

تحظى بلدان الشرق الأدنى بتنوع واسع من الموارد الطبيعية بما في ذلك الغابات والمراعي والحياة البرية. وعلى الرغم من كونها موارد "غير مرئية"، تمثل الغابات وأراضي المراعي العمود الفقري للأمن الغذائي لشعوب الشرق الأدنى. وتشمل منتجاتها الغذاء والألياف والمستلزمات المنزلية، علاوة على توفير مصادر للدخل، وهي أمور تهم الأمن الغذائي للمجتمعات المحلية في الشرق الأدنى عموماً. إلا أن استغلال تلك الموارد قد أدى إلى تدهور شديد للأراضي في معظم البلدان. وعليه فإن العديد من المشاكل البيئية قد غدت تميز الشرق الأدنى مثل قطع الأشجار والرعي الجائر ونضوب التنوع الحيوي وتعرض التربة للتعرية ورسوب الطمي في الأنهار والسدود، والتصحر وتدنى مستوى خصوبة الأراضي. وقد أثرت جميع هذه العوامل سلباً على حالة الأمن الغذائي بالإقليم.

ولمواجهة مظاهر التدهور، أقدمت بعض البلدان على عدد من المبادرات الرامية إلى إدارة مواردها الطبيعية وحمايتها لضمان الاستمرارية في استغلال هذه الموارد. وقد بادرت عدة بلدان بوضع السياسات والاستراتيجيات والمبادئ التي تؤكد على الجوانب المتصلة بحماية الموارد والبيئة مع الحرص على إتباع نظم المشاركة.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

وعلى المستوى المحلي، كانت إدارة الموارد الطبيعية دوماً من الأمور التي توليها المجتمعات المحلية، وخصوصاً الفقراء أهمية كبيرة. ويعتبر نظام الإدارة التقليدية للأراضي، أي الزراعة على المصاطب شديدة الانحدار، والمحافظة على الموارد المائية، وحصاد المياه وتنظيم استغلال أراضي المراعي، وكذلك قوانين تنظيم أراضي المراعي، من الأنشطة المتفق عليها لإدارة الموارد الطبيعية. وعلى الرغم من ظهور عدد من المفاهيم والنظم الحديثة في مجال إدارة الغابات والمراعي، وكذلك تحسن طرق إدارة البيانات والمعلومات وتوافر الموارد المالية الكافية، فمن الضروري زيادة الاهتمام بتحقيق الإدارة الرشيدة لقطاعي الغابات والمراعي.

ثانيا– الغابات والمراعي في الشرق الأدنى

ألف– حالة الموارد

تغطي الغابات نسبه أقل من 6 في المائة من مساحة الإقليم. وقد أشارت التقديرات إلى أن مجموع المساحات التي تغطيها الغابات بلغ 120 مليون هكتار في 2010 (تمثل 3 في المائة من مساحة الغابات على المستوى العالمي).– منها 11 مليون هكتار غابات مزروعة (8 ملايين هكتار لأغراض الإنتاج، و3 ملايين هكتار لأغراض الحماية). وهناك نحو 60 مليون هكتار أخرى من الأراضي الحرجية. وجميع الغابات في بلدان الخليج العربي (البحرين، والكويت، وسلطنة عُمان، والأمارات العربية المتحدة) كما في مصر وليبيا، كلها غابات من عمل الإنسان. وتمثل الأشجار المزروعة جزءاً مهماً من مجموع المساحات التي تغطيها الغابات في سوريا (57.3 في المائة)، والأردن (47.6 في المائة) وفي تونس (47.3 في المائة)[1].

يستمر حدوث تدهور الغابات وأراضي المراعي نتيجة الإفراط في استغلالها وكذلك بسبب تدهور البيئة.

ومن الأسباب الرئيسية لتدهور الأراضي في أنحاء الإقليم الرعي الجائر والعمليات غير المشروعة لقطع الأخشاب والاحتطاب الجائر، وقصور الضوابط الإدارية لتنظيم جمع الأعشاب وحطب الوقود والزيادة الكبيرة في أعداد الماشية وتوطين البدو الرحل في المناطق الجبلية. كما أن غياب الأنظمة التقليدية المتعارف عليها في حماية أراضي المراعي ونظم الدورات مثل نظام "المحميات" المتبع في غرب آسيا، بالإضافة إلى توطين البدو أدت إلى زيادة الضغط على المراعي.

ويعد موت قمم الأشجار علامة على تدهور الغابات في كثير من بلدان الشرق الأدنى. وهذا يؤثر على الأشجار المخروطية على وجه الخصوص في الغابات الجبلية المختلطة في كل من الجزائر والمغرب، وفي غابات الصنوبر في تركيا وغابات العرعر في كل من لبنان والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان واليمن. هذا بالإضافة إلى وجود آثار لأشجار قديمة من أنواع متفردة، مثل أشجار السرو بالمغرب والجزائر والتي تقادم عمرها مع القليل من التجدد في نموها.

[1] Forest Resources Assessment. (FRA). 2010.

والرعي الجائر وجمع الأعلاف قد قللت إلى حد كبير من إنتاجيه وتنوع المراعي الطبيعية ونجم عنها انجراف وتدهور الأراضي عموماً.

كما أن الاستخدام المفرط لأسلوب حرق بقايا المحاصيل في الأراضي الزراعية وأراضي المراعي، بالإضافة إلى تزايد الحرائق الناجمة عن الإهمال أو الحرائق المتعمدة بسبب تغيير استعمالات الأراضي أو التنازع حولها، عادة ما تؤدي إلى حدوث حرائق يصعب التحكم فيها وبذلك تأتي على مساحات كبيرة من أراضي الغابات كل عام.

وتشير التقارير الصادرة من بلدان الشرق الأدنى إلى زيادة في تكرار حدوث الحرائق وشدتها. وتتعرض المساحات الصغيرة من الغابات المتبقية في سوريا للتدهور — 2.4 بالمائة – نتيجة لتكرار حدوث الحرائق والتي ارتفع عددها من 199 حريقاً في عام 1990 إلى 364 حريقاً في عام 2005. وفي لبنان، تحدثت التقارير عن حدوث أكثر من 300 حريق خلال أقل من 24 ساعة يوم 3 أكتوبر/ تشرين الأول 2007، ونجم عن ذلك إتلاف آلاف الهكتارات من الغابات والأراضي الحرجية[2].

تعد الغابات وأراضي المراعي من الدعامات التي يرتكز عليها الأمن الغذائي نظراً لتعدد المنتجات والخدمات التي توفرها.

وقد أدى الإقلاع عن اتباع الأنظمة الزراعية التقليدية مثل زراعة المدرجات الجبلية إلى انجرافات كبيرة في التربة واختلال التوازن الهيدرولوجي في الكثير من مناطق الغابات الجبلية، كما حدث في مناطق الأطلس الأعلى، وجنوب الأناضول، وجبل لبنان وجبال اليمن.

ويشكل النمو السكاني الكبير وانتشار الفقر وسرعة التوسع العمراني ضغطاً هائلاً على غابات ومراعي الشرق الأدنى. ففي عام 2006، كان عدد سكان الإقليم حوالي 485 مليوناً. وقد أدى ارتفاع معدلات النمو السكاني بالإقليم بالضرورة إلى تحويل الغابات والمراعي إلى أراض زراعيه أو مناطق سكنيه، ونجم عن ذلك بالتالي الإفراط في استخدام الأشجار والنباتات كوقود لأغراض الطهي وتدفئة المنازل.

باء– الوظائف الرئيسية للغابات والمراعي

الوظائف الرئيسية للغابات في الشرق الأدنى هي الحماية والاستخدامات المتعددة، وكذلك الإنتاج. وبالنسبة للحماية تشكل الغابات 40–100 بالمائة من مجموع مساحات الغابات في بلدان مثل الجزائر، ومصر، والبحرين، والكويت، والعراق والأردن. أما الغابات المنتجة فتمثل حوالي 75 بالمائة من مجموع مساحات الغابات في كل من سلطنة عُمان، ولبنان وتركيا، فيما تمثل الغابات متعددة الأغراض حوالي 30–100 بالمائة من مساحة الغابات في بلدان غرب آسيا مثل المملكة العربية السعودية واليمن وسوريا والأردن وجمهورية إيران الإسلامية[3].

[2] Asmar et al.2009.

[3] Forest Resources Assessment. (FRA). 2010.

وتوفر الغابات والأشجار مورداً لمعيشة المجتمعات المحلية، وبالتالي فهي عميقة الجذور في اقتصاديات المجتمعات الريفية في الشرق الأدنى. وهناك سلسلة طويلة من المنتجات الخشبية وغير الخشبية التي تساهم في معيشة الملايين من السكان وتشكل أساساً للمشاريع الصغيرة التي تدر دخلاً وتوفر فرص العمل لسكان الريف، خصوصاً من النساء. وفي البلدان الواقعة ضمن المناطق الجافة ذات الغطاء الحرجي الضئيل، تساهم الأشجار والشجيرات في اقتصاديات المجتمعات المحلية وترفع من مستويات الإنتاج الزراعي والحيواني، وتوفر في نفس الوقت خدمات بيئية متعددة تساعد في الإدارة الريفية القابلة للاستمرار.

ويلعب الإنتاج الحيواني دوراً بارزاً في اقتصاديات بلدان الشرق الأدنى، خصوصاً الأغنام والماعز والأبقار. وتتراوح مساهماتها بين 30–40 بالمائة من قيمة الناتج الزراعي في هذه البلدان. وقد ازداد الطلب على المنتجات الحيوانية في الإقليم ومن المتوقع أن تستمر هذه الزيادة نتيجة للنمو السكاني والتحسن في مستوى المعيشة في بعض البلدان. وستؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة مضطردة في الطلب على المنتجات الحيوانية، بحيث تفوق تلك النسبة المئوية الضئيلة التي تطرأ على أعداد الماشية وستؤدي تلك الزيادة في الطلب إلى تفاقم الضغط على أراضي المراعي المتدهورة أصلاً، مما يؤثر بالتالي على التنوع الحيوي وعلى خصوبة الأراضي.

والمعروف أن حطب الوقود هو المصدر الرئيسي للطاقة في أغراض الطهي وتدفئة المنازل وفي الصناعات الصغيرة (كالأفران ومعامل الفخار وتصنيع الأغذية) في غالبيه البلدان النامية. وقد ساهم نقص الوقود وعدم توافر بدائل للطاقة في الزيادة الكبيرة لاستهلاك حطب الوقود من غابات معظم بلدان شمال أفريقيا، وشمال الأناضول وفي جمهورية إيران الإسلامية. وتشير التقديرات إلى أن نسبة 86 بالمائة من استهلاك الأخشاب تُستخدم في الوقود. وعلى الرغم من ندره الموارد، فإن ما يربو على 55 مليون متر مكعب من الأخشاب تستهلك كوقود في شمال أفريقيا (بمعدل 0.5 متر مكعب للفرد) وأن 13 مليون متر مكعب تُستهلك في الشرق الأدنى (بمعدل 0.15 متر مكعب للفرد)[4].

جيم– القدرات المؤسسة والإدارة الرشيدة

السياسات الخاصة بالغابات والمراعي

تتوجه البلدان بشكل متزايد إلى إعادة تنظيم السياسات والتشريعات فيها نظرا للدور الهام الذي تلعبه في حماية وإدارة الغابات، والأشجار التي تنمو خارج الغابات والأراضي الحرجية والمراعي. وفي الشرق الأدنى، هناك قدر كبير من التفاوت بين البلدان في مستوى تطور سياساتها الخاصة بالغابات، وذلك بحسب أهمية الغطاء الحرجي فيها وقدرات المؤسسات المعنية بالغابات ودرجة الوعي العام بأهمية الموارد الحرجية.

[4] Unasylva Nr. 118

وقد اكتسبت بعض بلدان الإقليم خبرات كافية في عملية وضع السياسات المتعلقة بالغابات في سياق البرنامج الوطني للغابات (NFP)، وبذلك أصبحت لديها سياسة خاصة بالغابات تعبر عن رؤية تلك البلدان حيال الغابات علاوة على الالتزام بتنفيذ استراتيجية للإدارة المستدامة للغابات. ومنذ عام 2000، أقدمت عشر بلدان[5] على مراجعة وإعادة تنظيم سياستها المتعلقة بإدارة الغابات وذلك بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة أو غيرها من المنظمات الدولية. ومهما يكن، فإن تنفيذ السياسة الخاصة بالغابات في بعض البلدان يواجه عادة مؤسسات ضعيفة وندرة في الموارد المالية وقلة اهتمام صانعي القرارات في قطاع الغابات.

كثيراً ما يتعرض وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بالغابات للمخاطر بسبب ضَعْف القدرات المؤسسية، ونقص الموارد المالية، وقلة اهتمام صانعي القرارات في قطاع الغابات.

التشريعات

يشكل الإطار الوطني للتشريعات المتعلقة بالغابات الأساس الضروري للإدارة المستدامة. وهنا تبرز أهمية التشريعات كأداة لدعم السياسات الخاصة بالغابات. إلا أن التشريعات الحالية الخاصة بالغابات في كثير من بلدان الإقليم تعود إلى العهد الاستعماري، أو إلى بدايات القرن العشرين في بعض البلدان. وفي معظم الحالات، تعد هذه التشريعات قسرية وقديمة العهد وتنزع إلى الحماية القصوى للغابات. وتركز هذه التشريعات بشكل رئيسي على المنع والقيود والعقوبات، ولا تعطي اعتباراً للأدوار والمسؤوليات المختلفة للحكومات أو القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية ودورها في إدارة وتنمية الغابات.

ومنذ سنة 1990، اتخذ أحد عشر بلداً خطوات لمراجعة وتحديث أنظمتها وتشريعاتها المتعلقة بالغابات بإدخال إصلاحات تؤكد الأبعاد البيئية والسياسية والاجتماعية لهذه الموارد، علاوة على إشراك المجتمعات المحلية والقطاع الخاص. ففي تركيا، يتم تطبيق قانون الغابات منذ 1956، وتقوم الحكومة حالياً بالتحضير لإجراء إصلاح شامل. كما أن التشريعات المتعلقة بالغابات في جمهورية إيران الإسلامية تعود إلى سنة 1968، وقد أدخِلت عليها العديد من الإصلاحات والتعديلات. أما في بلدان الخليج، فإن تشريعات الغابات مقصورة على قوانين حماية البيئة والرعي وجمع حطب الوقود وإنتاج الفحم. أما التشريعات الخاصة بالغابات في تونس فقد عُدِّلت مرتين خلال العقدين الماضيين، وأدخل التعديل الأخير " نظام ملكية الغابات" وذلك لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في إدارة الغابات.

الموارد المالية

في ظل الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها العديد من بلدان الإقليم، ونظراً للاهتمام الضئيل بالغابات والمراعي وعدم أهميتها بالنسبة للاقتصاد القومي، لا يتم عادة توفير الموارد المالية المطلوبة لوضع خطط إستراتيجية طويلة الأجل وتنفيذ المشروعات الكبرى الخاصة بإعادة تأهيل تلك الغابات. ويُعد ضعف المؤسسات ونقص المخصصات المالية في

[5] Forest Resources Assessment. (FRA). 2010.

الميزانيات هو السمة الغالبة على إدارات الغابات في معظم البلدان. وتعتمد النشاطات المتعلقة بإدارة وتنمية قطاع الغابات في كثير من البلدان اعتماداً كاملاً على التعاون الدولي.

ولا تقتصر المعوقات المالية على البلدان الفقيرة، فحتى في البلدان الأكثر غنى، عادة ما تكون المخصصات المالية أدنى من الاحتياجات الفعلية، ربما نتيجة لعدم إعطاء الأولوية لقطاع الغابات.

الحوكمة

غالباً ما يكون ضَعْف إدارة قطاع الغابات والمراعي مسئولاً عن تدهور تلك الغابات وغياب الإدارة المستدامة للغابات وفقدان التنوع البيولوجي بإقليم الشرق الأدنى. ويتمثل هذا في الآتي:

- عدم كفاية الموارد المالية والبشرية اللازمة على جميع المستويات لضمان الالتزام بالسياسات والتشريعات المتعلقة بالغابات.
- ضَعْف القدرات المؤسسية على مستوى الأجهزة الحكومية بما فيها نقص الكوادر البشرية والمهارات والمعدات والموارد المالية اللازمة لتطبيق تلك القوانين.
- عدم كفاية التعاون والتنسيق بين هذه الأجهزة وفي داخلها.
- ونقص في المعلومات والمعارف الخاصة بالغابات والمراعي، بالإضافة إلى عدم إدارة تلك البيانات/ المعلومات بالشكل المناسب.

يساهم قطاع الغابات بحوالي 6.8 مليار دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي لبلدان الإقليم. ويمثل هذا المبلغ جزءاً فقط من المساهمة الفعلية للقطاع، ويرجع ذلك إلى إن الكميات الكبيرة من المنتجات غير الخشبية (NWFP) التي تستخدمها المجتمعات المحلية في تلبية احتياجاتها اليومية، عادة لا تؤخذ في الاعتبار في الاقتصادات الوطنية.

ثالثا– فوائد الغابات والمراعي بالنسبة للأمن الغذائي

ألف– أهمية المنتجات غير الخشبية

يشكل الغذاء الناتج من الغابات والأشجار التي تنمو خارج الغابات ومن المراعي جزءاً هاماً من الإمدادات الغذائية على مستوى الأسرة. ويشمل هذا قائمة طويلة من المنتجات غير الخشبية والمنتجات الحيوانية المعروفة في الأسواق الريفية وفي المدن على السواء. وفي العديد من القرى والبلدات الصغيرة، تعتبر مساهمة الغابات والأشجار أساسية في تحقيق الأمن الغذائي، خاصة لكونها مصدراً لعدد من العناصر الغذائية الصغرى، والتي لا توفرها المحاصيل الغذائية بالقدر الكافي. وفي بعض الحالات، تساهم منتجات الغابات غير الخشبية بنصيب في الدخل القومي. وفي بلدان مثل اليمن وجمهورية إيران الإسلامية، تفوق الصادرات من المنتجات غير الخشبية صادرات المنتجات الخشبية. وفي ما يلي بعض المنتجات غير الخشبية ذات القيمة الاقتصادية:

الفلين: يساهم الفلين في دول المغرب بحوالي 7 بالمائة من القيمة الاقتصادية لقطاع الغابات في تونس، أي ما يقارب 200 يورو/هكتار. وهذا يدر دخلاً سنوياً قدره حوالي 10 مليون يورو للمجتمعات الريفية في المغرب، تُشكل 30 بالمائة من جملة عوائد منتجات الغابات.

لوز المغرب: تغطي الأراضي الحرجية حوالي 820 ألف هكتار في الجنوب الغربي من المغرب، وتستخدم في إنتاج الزيت وللرعي وكمصدر لحطب الوقود، وهذه المناطق تضمن معيشة حوالي 2 مليون من سكان الريف المغربي، علاوة على كونها إحدى مصادر الصادرات المهمة.

المنتجات الطبية والعطرية: هناك العديد من الأعشاب الطبية والعطرية الهامة وتشمل: السماق (Sumac)، والزعتر البري (Thyme)، والحصالبان أو إكليل الجبل (Rosemary)، والميرمية (Sage)، والنعناع البري (Catnip)، وورد الصخور (Rock rose). ومن بين هذه الأصناف تبرز أهمية كل من السماق والفستق التي تجمع بذورها على نطاق واسع ولها قيمه اقتصادية في الأسواق.

وتصدر تركيا حوالي 28 ألف طن من النباتات الطبية والعطرية سنوياً، تقترب قيمتها من 50 مليون دولار بالعملة الصعبة، وتأتي تركيا في المرتبة الثالثة بعد الصين والهند[6] من حيث حجم صادرات النباتات الطبية والعطرية.

وتشمل سلسلة المنتجات العديد من المواد الغذائية مثل: الكستناء، والجوز، والصنوبر، وقرون الخروب، وفطر عيش الغراب الصالح للأكل، والعسل، والكمأة الصحراوية، وغيرها. وهناك الزيوت الأساسية (الحصالبان والأس وغيرها) والصمغ العربي، بالإضافة للأعلاف ونحوها. وتمثل هذه المنتجات قيمة كبيرة في الأسواق المحلية وكذلك في التجارة الدولية.

باء– التوظيف في قطاعي الغابات والمراعي

يعتبر قطاع الغابات في بعض بلدان الشرق الأدنى مصدراً هاماً للدخل وفرص العمل. ولاشك في أن كلاً من الإيرادات وفرص العمل مرتبطة بإدارة الغابات، وعمليات التحريج وإعادة التشجير، وتصنيع المنتجات الحرجية غير الخشبية (كالزيوت والصمغ) بالإضافة إلى السياحة المعتمدة على الصيد وموارد الحياة البرية، رغم عدم الاعتراف بأهميتها. وفرص العمل التي يوفرها قطاع الغابات في الجزائر ومصر والمغرب وتونس وتركيا تناهز 332 ألف فرصة عمل[7] على أساس التفرغ. أما عدد موظفي قطاع الغابات في السودان فهو مجهول، رغم أنها تحظى بأكبر مساحه حرجية في الإقليم.

[6] Data from Lange & Schippmann (1997)

[7] Forest Resources Assessment. (FRA). 2010.

وتشارك المرأة عادة بكثافة في الزراعة وجمع حطب الوقود وفي حصاد المنتجات الحرجية غير الخشبية في معظم بلدان الشرق الأدنى، إلا أن تلك المشاركة غير معترف بها كما يجب.

جيم- المزايا البيئية

القيمة التقريبية لمنتجات الغابات غير الخشبية، 2001
(بالألف دولار)

تركيا	تونس	المغرب	لبنان	مصر	الجزائر
443,855	142,173	419,650	94,969	103,740	299,770

المصدر: Valuing Mediterranean forests: towards total economic value (http://www.cabi.org/CABeBooks)

تلعب الغابات والأشجار دوراً هاماً بالإقليم وذلك من خلال تثبيت التربة وحماية مساقط المياه وكبح التصحر وتحسين نوعية الهواء وتلطيف المناخ. ويوصف الإقليم غالباً بندرة المياه وبأن التربة معرضة للانجراف والفيضانات والانزلاقات الأرضية. وفي مثل هذه الظروف البيئية الصعبة تلعب الغابات دوراً هاماً في الحفاظ على مصادر المياه وإمداداتها، وتنقية المياه، وتنظيم تدفقات المياه، وبذلك تقلل من أخطار الفيضانات العالية أو في حالات جفاف الأنهار أثناء مواسم الجفاف. وكل ذلك له آثار مهمة على الأمن الغذائي وتمكين المزارعين من الحصول على إنتاجهم الزراعي بقدر أقل من المخاطر.

أما الأشجار التي تنمو خارج الغابات في نظم الزراعة المختلطة بالغابات وأراضي المراعي، مثل الأحزمة الواقية ومصدات الرياح، فتقوم كلها بصيانة الأراضي وتحسين الناتج الزراعي من خلال خفض التبخر وتقليل سرعة الرياح وتحسين محتوى الرطوبة للتربة.

ولطالما اعتبر تجميل البيئة وتنسيق الحدائق من المنافع البارزة للغابات في الشرق الأدنى وقد زادت هذه المنافع خلال العقود الأخيرة نتيجة للنمو السكاني وزيادة التوسع العمران وزيادة الطلب على المناطق السياحية والأماكن الترويحية والمحميات والمتنزهات الوطنية. ولا شك في أن النشاطات السياحية والترويحية توفر فرصاً للعمل ومصدراً لدخل أولئك المعتمدين على الغابات، ويؤدي هذا إلى التخفيف من الفقر وتحسين الأمن الغذائي.

وتشكل غابات ومراعي الشرق الأدنى والأراضي الحرجية الأخرى موئلاً لتشكيلة واسعة من الأنواع الحيوية. وهكذا يستمر ذلك التنوع البيولوجي في البيئات الأرضية الطبيعية التي تشكل أساساً لاستمرار خصوبة هذه الأنواع وإنتاجيتها وحمايتها واستمرار دورها الاجتماعي المرتبط مباشرة بالأمن الغذائي. وتضم هذه النظم البيئية مستويات عالية من التنوع النباتي وتمثل موطنها الأصلي. وبالطبع فإن الثدييات والطيور تساهم في إثراء التنوع البيولوجي في الإقليم.

ورغم ضآلة الغطاء الحرجي وتناثر الغطاء النباتي للمراعي، فإن النظم البيئية للغابات والمراعي يظل لها الدور البارز في تخزين الكربون بالتربة وفي الكتلة الحيوية الحرجية. وعلى الإجمال، فإن الكثير من مناطق الغابات تعتبر مصادر

للكربون أكثر من كونها مناطق لتخزينه ويرجع ذلك إلى بطء نمو الغابات وبسبب الضغط السكاني الكبير الذي يؤدي إلى التدهور الخطير في تلك الغابات.

دال– تدهور الغابات والأمن الغذائي

تؤدي الممارسات الجائرة في استخدام الأراضي إلى حدوث انجرافات خطيرة للتربة تمنع تجدد الغابات في مناطق واسعة. كما أن تدهور الغابات يؤدي إلى فقدان البيئة المناسبة للحياة البرية مما يشكل تهديداً خطيراً للتنوع الحيوي في عدة بلدان من شبه الجزيرة العربية وجمهورية إيران الإسلامية وبلدان المغرب، حيث تحولت الغابات الأصلية من الأشجار المخروطية وأشجار العرعر إلى القليل من مساحات الأشجار المعزولة والمتناثرة.

إن تدهور الغابات وأراضي المراعي وما يؤدي إليه من فقدان الغطاء النباتي سيجعل التربة معرضة لتأثير الأمطار المؤدي إلى انجراف التربة وفقدان لطبقتها السطحية الغنية بالعناصر الغذائية، وبالتالي تدني مستوى الإنتاج الزراعي فيها.

ويؤثر تدهور الغابات في الأمن الغذائي من خلال التأثير على إمدادات حطب الوقود التي تشكل مصدراً أساسياً لدخل الكثير من الأسر الفقيرة.

أما تغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة فمن المتوقع أن يكون تأثيرهما شديداً على الغابات والمراعي وعلى الغطاء النباتي عموماً، مما يؤثر بالتالي في حالة الأمن الغذائي وذلك لما للغابات من دور هام في صيانة التربة وتحسين خصوبتها وتنظيم تدفقات جريان المياه، وتوفيرها للظل وكمصدات للرياح، مما يساعد في استقرار نظم الإنتاج الزراعي.

وعلى الرغم من أهمية وتنوع وكثرة مصادر الغذاء الناتجة من الغابات ومن الأشجار، فإن التقدم المحرز لا يزال بطيئاً فيما يخص إعداد وتنفيذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز مساهمة النباتات والحيوانات البرية في إنتاج الغذاء، وبالتالي في الأمن الغذائي. ويذكر هنا أن الدور الفعلي وما يمكن أن تساهم به الغابات والأشجار في الأمن الغذائي واستقرار معيشة السكان، غالباً ما يُغفِلها صانعو القرارات والسياسات. ويرجع ذلك إلى تفوق المعلومات والبيانات الخاصة بالإنتاج الزراعي والحيواني مقارنة بالرؤية المحدودة لدور قطاع الغابات.

رابعا– التوصيات

نظرت هيئة الغابات والمراعي في الشرق الأدنى في الكثير من هذه القضايا في دورتها الأخيرة في أوائل فبراير/شباط 2012، التي احتفلت أيضاً بالأسبوع الثاني للغابات في الشرق الأدنى. واستناداً إلى نتائج المداولات التي جرت في اجتماع الهيئة، ستُعرض توصيات أخرى على المؤتمر في وثيقة منفصلة.

ألف- توصيات موجهة لبلدان الإقليم

- إجراء حصر لتقدير مدى استمرارية إمدادات المنتجات الخشبية وغير الخشبية وكذلك طبيعة الصناعات الصغيرة التي يمكن تطويرها؛
- إعداد برامج للحوافز وخطط الإقراض المناسبة للتشجيع على زراعة الغابات و/أو إدارة الغابات والمراعي والنهوض بالمشروعات الصغيرة؛
- بذل المزيد من الجهود لتعزيز عمليات تصنيع واستغلال منتجات الغابات الخشبية وغير الخشبية؛
- إدخال المعلومات الخاصة بالغابات والمراعي ضمن النظم الوطنية لجمع المعلومات، وكذلك إنشاء قواعد بيانات تشمل حطب الوقود والمنتجات غير الخشبية ومناطق المحميات والخدمات البيئية؛
- تدعيم دور ومشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتبني نشاطات تؤدي لتوليد الدخل وتعزيز الأمن الغذائي لقطاع الغابات.

باء- توصيات موجهة إلى المنظمة

- تقديم المشورة للبلدان الأعضاء لتشجيع الاستغلال المستدام لمنتجات الغابات غير الخشبية، وكذلك لدراسة أهمية هذه المنتجات لتحديد مستويات استغلالها بطريقة تضمن استدامتها؛
- مساعدة البلدان الأعضاء في تقييم دور المنتجات الحرجية غير الخشبية في تعزيز الأمن الغذائي واستقرار معيشة السكان؛
- تقديم مساعدات تقنية، بناءً طلب البلدان الأعضاء، لدراسة تغير المناخ واعادة تأهيل الأراضي، وذلك تفادياً لفقدان المزيد من المصادر الوراثية للغابات، خاصة الأنواع المعرضة للانقراض منها.

Bibliography

ثبت المراجع:

David P. Mallon, Global Hotspots in the Arabian Peninsula, 20011.

Croitoru, L. Valuing Mediterranean Forests, June 2011.

FAO, Forests and Climate Change in the Near East Region, Working paper 9, 2010.

FAO, Forest Resources Assessment, FRA 2010. .

FAO, RNE, Forests and Range Resources around the Mediterranean: State, functions and knowledge. M. Saket, M. Hayder. Cairo 2010.

FAO, State of the World's Forests, 2009.

FAO, NEFC, Management of Non Wood Forest Products for forest conservation and rural Development in the Near East, 2000.

Valuing Mediterranean Forests: towards total economic value .

(http://www.cabi.org/CABeBooks)